http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2184) السنة الثامنة - الجمعة (8) تموز 2011

اســـتـــمـــرار تـــداعـــيـــات بـــنـــاء المـــيـــنـــاء الـكـويـتـي

دولـة القانـون: مخطـط غربـي لتدمـير اقتصـاد العـراق

□ متابعة/ المدى

حذر نائب عن ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي الأربعاء الماضية، من مخطط غربي يهدف لتدمير اقتصاد العراق تنفذه الكويت، من خلال بناء ميناء مبارك في موقعه الحالي، مؤكدا أن الكويت تهدف إلى إثارة مواقف عراقية تبرهن من خلالها للرأي العام العالمي بان العراق ما زال يثير المشاكل مع جيرانه.

وقال إحسان العوادي: إن "الكويت من خلال بنائها لميناء مبارك في موقعه الحالي، تنفذ مخططاً غربياً لتدمير اقتصاد العراق وإلغاء دوره، مبينا أن "العراق بموقعه يعد القناة الجافة الرابطة بين الشرق والغرب".

وأضاف العوادي: أن "مجلس النواب العراقي ضيّف المتخصصين في وزارة النقل، ومن خلال قراءة المعطيات المطروحة، تأكد لنا أن إنشاء ميناء مبارك في موقعه الحالي يؤدي لقتل الموانئ العراقية وإلغاء دورها"، مؤكد أن "الموضوع لا يرتبط بأجندة كويتية، بل بمخططات غربية لتدمير الاقتصاد العراقي".

وتابع العوادي: أن "الغاية من تنصل الكويت عن اتفاقياتها مع العراق وإثارة موضوع بناء الميناء ومفاعل نووي قرب الحدود العراقية وملفات أخرى كحجز الطائرات والأموال العراقية هو إثارة المواقف العراقية لتبرهن للرأي العام العالمي بأن العراق ما زال يثير المشاكل مع جيرانه"!

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك اعتبر خلال مؤتمر عقدته، امس الاول، في وزارة النقل ببغداد، لمناقشة المشكلات التي يخلفها بناء ميناء مبارك الكويتي على الموانئ العراقية وحضرته "السومرية نيوز"، إنشاء ميناء مبارك الكويتي في موقعه الحالي (حرشة) بالعراق وخط أحمر لا يمكن للعراق السكوت عليه، فيما وصف قرارات الأمم المتحدة بشأن العراق بـ"(لمجحفة).

فيما طالب وزير النقل العراقي، خلال المؤتمر، الحكومة الكويتية بإيجاد موقع بديل لإنشاء ميناء المبارك، مجددة تأكيدها أن المشروع في حال تم إنشاؤه في موقعه المقرر سيضر بعلاقات البلدين.

وسبق أن نشبت أزمة عراقية – كويتية عندما شرعت الكويت بإنشاء ميناء مبارك الكبير، في السادس من نيسان الماضي، بعد سنة تماماً من إعلان وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير العراقي، ويلفت نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الكويتي أحمد الفهد أن المشروع الذي تعاقدت على إنشائه شركة هيونداي الكورية، ينطوي على أهداف كبيرة، ويحقق آمال وتطلعات الشعب الكويتي، الذي طالما تمنى بناء ميناء بهذا الموقع الستراتيجي والفعال، والذي سيجعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً على المستويين الإقليمي والعالمي، فيما يرى مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سيقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية الى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

وكان وزير النقل العراقي هادي العامري قال، في ٢٥ من أيار الماضي: إن قرار الكويت بناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية يعد مخالفا للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن المرقم ٨٣٣،

وأوضح: أن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي، مبيناً أن بناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي رسمها القرار ٨٣٣ وفي الأمر ظلم كبير على العراق.

فيما أكد وزير النقل العراقي السابق عامر عبد الجبار، في ١٩ حزيران المنصرم، أن إنشاء ميناء المبارك لن يؤثر على ميناء الفاو الكبير إلا أنه سيؤثر ملاحيا على موانئ أم قصر وخور الزبير وخور عبد الله، لافتا إلى أن الكويت اختارت موقعا استفزازيا لإنشائه ولا جدوى اقتصادية منه، في حين دعا إلى التضييق على الكويتيين والتحاور معهم بملفات قوية، حذر الحكومة العراقية من منح أي دولة الربط السككي للكويت أو لإيران أو لأي دولة في الخليج العربي، لكي تبقى القناة الجافة خاصة حصرا بالعراق.

وأكدت السفارة الكويتية في بغداد في رسالة وجهتها إلى وزارة الدولة للشؤون الخارجية العراقية، في ٢٦ أيار الماضي، أن بناء ميناء مبارك سيتم ضمن المياه الضحلة وداخل المياه الإقليمية الكويتية، وأشارت إلى أنه سيتم حفر قناة تؤهل المرور السلس من دون إعاقة باتجاه أم قصر، فيما اعتبرت أن إجراءاتها التي ستتخذها لبناء الميناء وفقا للقرار الأممي رقم ٨٣٣ .

ووضعت وزارة النقل العراقية في نيسان من العام الماضي، حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير الذي تشير تصاميمه الأساسية باحتوائه على رصيف للحاويات بطول ٣٩٠٠٠ متر، ورصيف آخر بطول ٢٠٠٠ متر، فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢، وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م٢، حيث تبلغ الطاقة الإستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و٤٠٠ مليون يورو، ومن المؤمل أن يتصل الميناء بخط للسكة الحديد يربط الخليج العربي عبر الموانئ العراقية بشمال أوروبا من خلال تركيا، وهو المشروع الذي يعرف باسم "القناة الجافة.

وكانت وزارة الخارجية العراقية أعلنت في ١٦ كانون الأول من العام الماضي ٢٠١٠، رفع جميع القرارات المفروضة على العراق تحت البند السابع باستثناء الحالة مع الكويت، فيما بدأت اللجنة الوزارية العليا العراقية- الكويتية، في ٢٧ آذار الماضي، مباحثاتها في الكويت لحل القضايا العالقة بين الطرفين، في أول اجتماع لها على مستوى وزاري، فيما اعتبرت لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، ملف الحدود المائية مع الكويت من اعقد الملفات العالقة بين البلدين.

وأصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٨٣٣ في لعام ١٩٩٣ ينص على ترسيم الحدود بين العراق والكويت التي يبلغ طولها ٢١٦ كم عبر تشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود بين الطرفين، الأمر الذي رفضه نظام الرئيس السابق صدام حسين أولاً، إلا أنه وافق عليه في نهاية عام ١٩٩٤ عقب ضغوط دولية، ويؤكد المسؤولون العراقيون أن ترسيم الحدود بين البلدين تم بالقوة، وأدى إلى استقطاع أراض عراقية من ناحية صفوان ومنطقة أم قصر، فضلاً عن تقليص مساحة المياه الإقليمية العراقية، فيما حث السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون العراق في ١٦ تشرين الثاني من العام الماضي،على الوفاء بالتزاماته تجاه الكويت، وبخاصة في ما يتعلق بقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ بشأن ترسيم الحدود بينهما للخروج من طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وكان مجلس الأمن الدولي أقر خلال اجتماعه، في ١٥ كانون الأول الماضي، ثلاثة قرارات خاصة بالعراق ينهي الأول برنامج النفط مقابل الغذاء، فيما يدعو الآخر إلى تمديد الحصانة التي تحمي العراق من مطالبات التعويض المرتبطة بعهد الرئيس السابق صدام حسين إلى ٣٠ حزيران ٢٠١١ (نحو ستة أشهر) بدلاً من وقفه في وقت لاحق من هذا الشهر كما كان مقرراً في بداية الأمر، بعدما أكد العراق أنه لن يطلب أية تمديدات أخرى لعمل (صندوق تنمية العراق) الذي كان يشكل حصانة من مطالبات التعويض.

ويخضع العراق منذ عام ١٩٩٠ للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي فرض عليه بعد غزو نظام صدام لدولة الكويت في آب من العام نفسه، ويسمح هذا البند باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديدا للأمن الدولي، إضافة إلى تجميد مبالغ كبيرة من أرصدته المالية في البنوك العالمية لدفع تعويضات للمتضررين جراء غزوه الكويت.

يذكر أن الكويت طلبت من مجلس الأمن الدولي، في شهر تموز من عام ٢٠٠٩، قبل جلسته المخصصة لمناقشة التزامات العراق الدولية عدم رفع العراق من لائحة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قبل إيفائه بجميع التزاماته خصوصاً في قضيتي التعويضات والأسرى والمفقودين الكويتيين وتأكيدها على ضرورة احترام العراق للقرار ٨٣٣ القاضي بترسيم الحدود بين العراق والكويت، بعد الاعتراضات العراقية التي تظهر بين الحين والآخر على ترسيم الحدود.

خصومة العراقية والقانون تدخل أبواباً جديدة

الملا يسأل الساري عن ١٩٧ مليون دولار .. والوزير يطلب محاسبته ويقبل الاستجواب

□ متابعة/ المدى

طالب وزير الدولة لشؤون الأهوار القائمة العراقية بمحاسبة المتحدث باسمها حيدر الملا على خلفية التصريح الذي أدلى به بشأن عزم العراقية على استجوابه بخصوص مشروع بناء وحدة سكنية في مناطق الأهوار، وفيما أكد أن التصريحات "غير دقيقة" واعتبرها استهدافاً سياسياً لخلق أزمة جديدة بين الكتل، أبدى استعداده الكامل للخضوع للاستجواب أو تقديم أية معلومات حول المشروع.

وقال حسن الساري: إن "كلام النائب عن العراقية (حيدر الملا) غير صحيح وهو استهداف سياسي، يخلق أزمة بين الكتل السياسية"، مطالباً إياه "بتقديم اعتذار عما بدر منه".

وشدد الساري في تصريح لوكالة انباء السومرية نيوز امس الخميس على "ضرورة أن تقوم الجهة التي ينتمي إليها الملا بمحاسبته باعتبار أن معلوماته غير دقيقة، الأمر الذي يضيف أزمة أخرى بين الكتل".

وكان المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا كشف في حديث سابق عن عزم قائمته استجواب وزير الدولة لشؤون الأهوار بشأن صرف ١٩٧ مليون دولار في بناء خمسة آلاف وحدة سكنية بمناطق الاهوار، واصفاً الاستجواب بـ(غير السياسي(.

وأضاف وزير الدولة لشؤون الأهوار: أن "تصريح النائب عن العراقية غير دقيق وغير صحيح باعتبار أن مشروع الإسكان الريفي هو من المشاريع التي تمتلك شفافية عالية لوجود أكثر من جهة مسؤولة عن تنفيذه"، مشيراً إلى أن "المشروع تحت أنظار الدائرة القانونية والرقابة الداخلية والإدارة المالية في أمانة مجلس الوزراء".

وأبدى الساري "الاستعداد الكامل لكل من يرغب بالاستفسار والسؤال أو الاستجواب وبكل شفافية سواء كانت لوزارته أو لغير جهة"، مؤكداً أن "الجهات كافة التي اشتركت في المشروع نزيهة، كما لا يوجد أي فساد مالي أو إداري ولم يستخدم دينار عراقي في غير محله".

وأوضح الساري: أن "المشروع جاء بقرار من مجلس الوزراء بأن تكون وزارة الإسكان و الإعمار هي الجهة الاستشارية والإشرافية على الموضوع"، مبينا أن "هناك نحو خمسة جهات تشارك في المشروع".

وأشار وزير الدولة لشؤون الأهوار إلى أن "تلكؤ المشروع جاء بسبب عدم كفاءة المقاول وقد سحبت الشركة المنفذة المشروع من خلال قرار أصدرته اللجنة المشكلة من الجهات المعنية بعد أن حققت في الموضوع"، مؤكداً أن "وزارته لجأت إلى القضاء لإعطاء كشف مستعجل عما تبقى من المشروع".

وتابع الساري: أن "الأموال موجودة في مالية أمانة مجلس الوزراء ولم تصرف حتى الآن وبإمكان النائب المتحدث الذهاب والتأكد"، مبيناً أن "مالية المشروع موجودة في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ولم يصرف دينار عراقي واحد".

وقال زير الدولة لشؤون الأهوار: إن "الوزارة الآن بصدد إحالته إلى شركات أخرى من خلال وزارة الإسكان والإعمار بعد أن صدرت موافقة مجلس الوزراء واستكملت الإجراءات القانونية"، متسائلاً: "من أين يأتي الفساد الإداري والمالي طالما هناك أكثر من جهة رقابية على المشروع كما زعم النائب".

وأعلنت هيئة النزاهة العراقية، في ١٣ حزيران الماضي، أن ٤٧٩ شخصاً أدينوا بالفساد خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، بينهم ٤٧ مداناً بدرجة مدير عام وما فوق، بمن في ذلك ثلاثة بدرجة وزير، مؤكدة أنها ضبطت ٤٩ مليون دولار في قضايا فساد وتمكنت من استعادة ٢١٨ ألف دولار منها فقط.

وتعاني المؤسسات الحكومية في العراق من تفشي الفساد المالي والإداري فيها على نطاق واسع، وصنفت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٠ العراق كرابع أكثر دولة فساداً في العالم.

وانقضت في السابع من حزيران الماضي، مهلة المائة يوم التي حددها رئيس الوزراء نوري المالكي في ٢٧ من شباط الماضي، لتحسين عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية وتطوير الخدمات في البلاد إثر التظاهرات التي اجتاحت المدن العراقية مطالبة بتوفير الخدمات ومحاربة الفساد والقضاء على البطالة.

ويشهد العراق منذ ٢٥ شباط الماضي، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، في وقت لا تزال الدعوات تتصاعد للتظاهرات في المحافظات كافة حتى تحقيق الخدمات بالكامل.

وتعهد رئيس الوزراء نوري المالكي في بيان، عقب تظاهرات الـ٢٥ من شباط الماضي، بتنفيذ جميع مطالب التظاهرات وأمهل الوزارات والمجالس المحافظات مائة يوم لتحسين الخدمات، فيما أكدت لجنة الخدمات البرلمانية أنه لا يمكن للمالكي إيجاد حلول جذرية لمطالب المتظاهرين.

التوازن والشراكة وسقف الاجتثاث

الدملوجي: ٩ نقاط من اتفاق أربيل في مهب الريح

□ متابعة/ المدى

عزت الناطقة عن القائمة العراقية ميسون الدملوجي أسباب الخلاف بين قائمتها وقائمة دولة القانون الى عدم تنفيذ (٩) نقاط من اتفاقية أربيل.

وقالت في تصريح لوكالة كل العراق: إنّ "الخلاف السياسي بين العراقية ودولة القانون يتعلق بعدم تنفيذ الأخير تسع نقاط من اتفاقية أربيل ومن بينها عدم تحقيق التوازن والشراكة الحقيقية في إدارة مؤسسات الدولة وعدم تحديد سقف زمني لعمل هيئة المساءلة والعدالة ،وإنّ آخر مشكلة بين الطرفين هي المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية".

وأوضحت الدملوجي أنّ "قيادات العمليات كقيادة عمليات بغداد ونينوى واللواء (٥٦) التي يديريها رئيس الوزراء نوري المالكي بصفته القائد العام للقوات المسلحة هي غير دستورية ومخالفة للقانون"، داعية الى "إعادة ربطها بالمؤسسات الأمنية الحكومية كوزارتي الدفاع والداخلية".

واتفقت الكتل السياسية في تشرين الثاني الماضي ضمن المبادرة على عدد من النقاط، منها الالتزام بالدستور، وتحقيق كل من التوافق والتوازن، وإنهاء عمل هيئة المساءلة والعدالة، وتفعيل المصالحة الوطنية، وتشكيل حكومة شراكة وطنية.

وتضمن الاتفاق ضمن مبادرة بارزاني الذي تمخض عنه تشكيل الحكومة، منح منصب رئاسة الوزراء للتحالف الوطني وتشكيل مجلس جديد أطلق عليه "مجلس السياسات الستراتيجية" الذي تناط رئاسته بالقائمة العراقية وتحديداً إياد علاوي الذي قرر في وقت سابق تخليه عن المنصب.

يذكر أنّ وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني إضافة الى رئاسة جهاز المخابرات لاتزال شاغرة الى الآن بسبب عدم توافق الكتل السياسية على المرشحين لهذه المناصب.

وقدمت القائمة العراقية الى رئيس الوزراء نوري المالكي مرشحين عديدين لمنصب وزير الدفاع من بينهم اللواء خالد العبيدي الذي نال قبول المالكي إلا أنّ القائمة العراقية سحبت ترشيحها للعبيدي واستبدلته بمرشحين آخرين الأمر الذي قابله رئيس الوزراء المالكي بالتمسك بهذا المرشح.

وكان مجلس النواب منح، في ٢١ كانون الثاني ٢٠١١، خلال جلسته الاعتيادية الرابعة عشرة، الثقة لحكومة المالكي المتكونة من(٤٣) وزارة فعلية ووزارة دولة.

وكان رئيسا الجمهورية والبرلمان اتفقا امس الاول على عقد اجتماع لقادة الكتل السياسية السبت المقبل، يهدف إلى تفعيل اتفاقات أربيل والعمل المشترك وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين.

وقال بيان صدر عن مجلس النواب إن "رئيس الجمهورية جلال الطالباني ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بحثا التطورات السياسية في البلاد واتفقا على عقد اجتماع لقادة الكتل السياسية لتفعيل اتفاقات أربيل والعمل المشترك وتقريب وجهات النظر بين جميع الفرقاء السياسيين"، مبيناً أنهما "حددا السبت المقبل موعداً لعقد الاجتماع في مقر إقامة رئيس الجمهورية".

وتصاعدت الأزمة السياسية التي يشهدها العراق منذ أكثر من عام وشهرين بين ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، والقائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي، على خلفية التظاهرات التي شهدتها ساحة التحرير في بغداد، في ١٠ حزيران الماضي، والتظاهرات المضادة التي يُعتقد أن الحكومة رعتها والتي طالبت بإعدام مرتكبي جريمة عرس الدجيل ومحاسبة السياسيين الذين يقفون وراءهم.

وانسحب نواب القائمة العراقية من جلسة مجلس النواب، في ١٢ حزيران الماضي، احتجاجاً على الأحداث التي شهدتها ساحة التحرير في ١٠ من الشهر ذاته، وإبقاء الوزارات الأمنية شاغرة حتى الآن، فضلاً عن الاعتداء على النائب حيدر الملا، مهددين بمقاضاة النائب كمال الساعدي في حال لم يتخذ حزب الدعوة موقفاً إزاء الموضوع.